المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مؤتمر الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي

14 و15 آذار/ مارس 2020

ورقة مرجعية

مع صعود المد القومي العربي بعد حرب فلسطين عام 1948، والتهديد الذي مثّله إنشاء دولة إسرائيل على أمن الدول العربية مجتمعة، برز مفهوم «الأمن القومي العربي»، الذي يعرّف بأنه أمن المنطقة التي تمتد من المحيط الأطلسي (المغرب الأقصى وموريتانيا) غربًا، إلى الخليج العربي (الشريط الساحلي الممتد من البصرة جنوب العراق إلى سلطنة عمان) شرقًا. وقد استقى هذا المفهوم قيمته التحليلية وقدرته التفسيرية من فكرة أن العرب «أمّة واحدة»، ومن ثمّ فإن أمنهم واحد والتهديدات التي يواجهونها مشتركة.

وقد شكّلت أحداث مفصلية في تاريخ المنطقة العربية حافزًا لتكريس هذا المفهوم ارتبط أكثرها بالصراع العربي - الإسرائيلي، عندما ساهمت دول عربية عدة في المجهود الحربي العربي ضد إسرائيل، فتشاركت الشعور بنشوة النصر، كما تشاركت طعم الهزيمة (حروب 1948، و1956، و1967، و1973).

وقد جرت مأسسة مفهوم الأمن القومي «العربي»، باعتباره شكلًا من أشكال الأمن الجماعي، في اتفاقية الدفاع العربي المشترك لعام 1950. وتم تناوله نظريًّا في السياق العربي، باعتباره أمن أمّة تسمو فوق المستوى القُطري، الذي يعدّ صناعة استعمارية، ويقابله في اللغة الإنكليزية مفهوم National security. وهذا الأخير تجري ترجمته في اللغة العربية بالأمن الوطني، تمييزًا له من الأمن القومي؛ على اعتبار أن أي شعب عربي لا يمثّل بمفرده داخل حدود دولته الوطنية أمّة Nation، بل هو جزء من أمّة أكبر يتشارك معها الهموم والمستقبل والمصير، وإن كانت تفصله عنها الحدود السياسية.

من هنا، يعدّ مفهوم الأمن القومي العربي أقرب ما يكون إلى مفهوم الأمن الإقليمي، وذلك تأسيسًا على تعريفي الإقليم من جهة، والأمن الإقليمي من جهة أخرى؛ فالإقليم يُعرّف بأنه «نظام فرعي من النظام الدولي، يتكوّن من مجموعة من الدول التي تقع ضمن منطقة جغرافية محددة، ويتميز ببنية خاصة به وخصائص تميزه عن غيره، وديناميات أمنية مختلفة عن ديناميات المستوى الدولي. والإقليم بهذا المعنى هو مستوى من التحليل يتموضع بين المستوى الدولي (النظام) ومستوى الوحدة فيه (الدولة)». وتمامًا كالدولة، يتمتع الإقليم بنمط متميز من السلوك الأمني، تبلوره التهديدات والتحديات التي يشترك أعضاؤه في مقاربتها والتعامل معها. ويعدّ «العامل الجغرافي في تحديد مفهوم الإقليم أساسيًّا، وتُستمدّ أهميته من فكرة أن أنماط التفاعلات بين الوحدات يمكنها الانتقال بسهولة في فضاء جغرافي متقارب»[1].

وتُثبت التحديات الأمنية أنها تتجاوز حدود الدولة الوطنية وسيادتها؛ فهي ظاهرة إقليمية، بالتعريف الذي قدمناه للإقليم. ولكن الأمن الإقليمي، في المنطقة العربية، وقع في إشكالية مركبة؛ فمن جهة، ومع أن الأمن الإقليمي يتجاوز الدولة الوطنية، فإنها هي العنصر الضامن لقيام تفاهمات إقليمية أيضًا. وقد أدى ضعف الدولة وفشلها (بل حتى انهيارها) إلى قصور هذا المكون الأساسي للأمن الإقليمي. ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من أن الأمن ذو طابع عابر للحدود، فقد شهدت المنطقة تفكك المنظومات الإقليمية، كاتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أنشئ أصلًا بسبب تحديات أمنية لا تزال قائمة.

إن مفهوم «الأمن القومي العربي» لم يخرج من إطاره الأيديولوجي ويجري التعامل معه بوصفه استراتيجية أمنية فعلية. لذلك، علينا أن نرسم حدود التفاعل بين الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي. ويُلاحظ أن النظريات الأمنية الغربية لا تتحدث عن أمن إقليمي عربي، وإنمّا تجعل المنطقة العربية جزءًا من إقليم أوسع هو إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يضمّ دولًا عربية وغير عربية.[2]

ونظرًا إلى امتداده الإقليمي الواسع وتداخلاته الجغرافية، يتميّز الأمن القومي العربي بطابعه المركّب داخليًّا؛ ما يجعل المنطقة العربية بالفعل تحتوي أقاليم أمنية فرعية تتميّز بتفاعلاتها المختلفة عن بعضها،

1 Barry Buzan, "How Regions were Made, and The Legacies for World Politics: An English School Reconnaissance," in: T.V. Paul (ed.), *International Relations Theory and Regional Transformation* (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), p. 22.

2 Barry Buzan & Ole Waever, *Regions and Powers: The Structure of International Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p. 187.

وبمستويات خاصّة بها من المخاطر والتهديدات (المغرب العربي، والمشرق العربي، والقرن الأفريقي ووادي النيل، والخليج العربي).

تتحدّد الديناميات الأمنية في المغرب العربي مثلًا بالعلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب الأقصى، والصراع الدائر حول الصحراء الغربية، والحرب الأهلية الدائرة في ليبيا، فضلًا عن التهديدات الأمنية الصادرة عن تنظيمات وجماعات ما دون الدولة، يمتد نشاطها عبر أفريقيا جنوب الصحراء. أمّا منطقة المشرق العربي (والتي يشار إليها في بعض النظريات الأمنية باسم Levant)، فيسيطر عليها الصراع مع إسرائيل، وبخاصة تحدي الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وهضبة الجولان، إضافة إلى الصراع في سورية وتداعياته على دول الجوار. وقد ازدادت الأمور تعقيدًا في هذه المنطقة، بسبب التدخلات العسكرية الخارجية في الأزمة السورية؛ إذ يوجد على الأرض السورية قوات عسكرية لكل من روسيا، والولايات المتحدة الأميركية، وتركيا، وإيران، وغيرها.

وللقرن الأفريقي ووادي النيل دينامياته الأمنية الخاصّة به، بدءًا من النزاع الحدودي المصري - السوداني، والنزاع السوداني - جنوب سوداني، والنزاع/ التقارب الإثيوبي - الإريتري، والصراع الدائر في الصومال، وصولًا إلى تداعيات الثورة السودانية مؤخرًا، وأثر الجماعات المتشددة التي يمتد نشاطها من سيناء إلى الصومال، والقرصنة في خليج عدن وبحر العرب، وأخيرًا التنافس الإقليمي على موانئ البحر الأحمر والقرن الأفريقي والتهديدات الأمنية المرتبطة بصراع المحاور حول هذه المنطقة، وغيرها.

أما في منطقة الخليج العربي، فنجد إقليمًا أمنيًّا فرعيًّا ذا تفاعلات وأنماطٍ متميزّة خاصة به؛ بداية من أزمة الدولة العراقية التي أعقبت الغزو الأميركي عام 2003، وصعود النفوذ الإيراني الذي أعقبها، وصولًا إلى تهديد تنظيم الدولة الإسلامية، والميليشيات التي ترعاها إيران، والشرخ الحاصل داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والناتج من الحصار المفروض على قطر من جانب ثلاث دول خليجية (السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين)، وأخيرًا الحرب الدائرة في اليمن التي يقودها التحالف السعودي - الإماراتي، والتي تحوّلت إلى تهديد داخلي للأمن الوطني السعودي، والإماراتي، وانتقلت إلى المستوى الإقليمي والدولي في ضوء التنافس السعودي - الإيراني، وعودة التوتر الإيراني - الأميركي بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي لعام 2015، وزيادة الوجود العسكري الأميركي في المنطقة.

في مقابل خاصّياته الداخلية، يتميّز الأمن القومي العربي بكثافة الاختراقات الخارجية، سواء من دول في الإقليم مثل تركيا وإيران وإسرائيل، أو أخرى من خارجه، مثل روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي، وغيرها. هذه الاختراقات تجعل من العامل الخارجي عاملًا مفصليًا متحكمًا وضابطًا للديناميات الأمنية الخاصّة بالمنطقة العربية، سواء فيما يتعلّق بصناعة السياسات والاستراتيجيات الأمنية، أو صفقات التسلّح، أو تنامي التهديدات والانقسامات الداخلية، أو تفكك الدولة المشرقية العربية وانهيارها، وقيام حكم الميليشيات على أنقاضها، خاصة تلك التي ترعاها إيران.

نظرًا إلى حجم التحديات والتهديدات والمخاطر التي يواجهها الأمن القومي العربي، بكليته أو بأنظمته الفرعية المختلفة، وفي إطار اهتمامه بالبحث في أهم القضايا العربية الراهنة، يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمرًا عن الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي، يومي 14 و15 آذار/ مارس 2020. ويبحث المؤتمر في الأمن القومي العربي وتفرعاته الإقليمية؛ على اعتبار أنّ الدول العربية تشكّل إقليمًا متمايزًا، وأنّ هذا المفهوم يملك القدرة على تفسير الظواهر الأمنية في المنطقة العربية بدءًا من الصراعات البينية العربية، والصراعات العربية مع المحيط غير العربي، وبؤر التوتر والتنافس، وصولًا إلى انتقال التهديدات الأمنية عبر الحدود الجغرافية للدول العربية، وتأثير غياب الديمقراطية والطبيعة الاستبدادية للأنظمة العربية في الأمن الإقليمي العربي، والتهديدات الأمنية الصادرة عن الفواعل الأمنية ما دون الدولة كالجماعات الإرهابية، والميليشيات الطائفية والعرقية، ذات الامتداد الإقليمي، والتدخلات الخارجية في المنطقة العربية.

محاور المؤتمر

المحور الأول: الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي: في الحاجة إلى نظرية

يبحث في النظريات الأمنية ونظرية الأمن الإقليمي، والعلاقة بين مفهوم الأمن القومي العربي ومفهوم الأمن الإقليمي، ونقاط الاختلاف والتشابه بينها.

المحور الثاني: الترتيبات الأمنية الإقليمية العربية: عوامل الفشل والنجاح

يبحث في دور البنى المؤسسية الكبرى في الأمن القومي العربي كجامعة الدول العربية، والفرعية كالاتحاد المغاربي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي عناصر النجاح والإخفاق، وآليات إعادة إحياء فاعليتها.

المحور الثالث: الأمن القومي العربي والنظم الإقليمية الفرعية

يبحث في بؤر التوتر، ومواطن العطب الأمني، ضمن الأقاليم الأمنية الفرعية للأمن القومي العربي: المغرب العربي، والقرن الأفريقي ووادي النيل، والمشرق العربي، والخليج العربي.

المحور الرابع: ترتيبات الأمن الإقليمي والأمن الجماعي

يتعامل مع الطروحات المتعلقة بإنشاء نظم أمن إقليمي في المنطقة العربية تتضمن آليات لحل النزاعات ومنع الحروب والصراعات، والانتقال من مقاربات تنافس إلى مقاربات تعاون، تعالج المعضلة الأمنية لدول المنطقة وتبحث في أسس إنشاء أمن جماعي.

المحور الخامس: تأثير العامل الخارجي في الأمن القومي العربي

يبحث في أثر العامل الخارجي في الأمن القومي العربي، سواء القريب (إسرائيل، وتركيا، وإيران، ... إلخ)، أو البعيد (روسيا، والصين، والولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي... إلخ).

المحور السادس: أثر الفواعل ما دون الدولة في الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي

يتناول هذا المحور أثر الفواعل ما دون الدولة في الأمن الإقليمي كالجماعات الإرهابية العابرة للدول (داعش، وفروع القاعدة في المنطقة)، والميليشيات الطائفية والعرقية، وعمليات القرصنة، سواء على المستوى الإقليمي، أو على مستوى علاقات الإقليم بمحيطه القريب والبعيد.

المحور السابع: قضايا الأمن «الناعم» والأمن القومي العربي

يتناول أثر قضايا مثل التغيرات البيئية والمناخية، وغياب الديمقراطية، والتحديات السيبرانية، والهجرة، وغيرها في الأمن القومي العربي.

المحور الثامن: تبدلات مفهوم الأمن القومي العربي

يشمل هذا المحور تأثيرات تطورين رئيسين: الأول أثر الخلافات حول السلام مع إسرائيل - منذ توقيع اتفاقيات السلام بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وصولاً إلى مجريات التطبيع الراهنة - في مفهوم الأمن القومي العربي الذي كان إلى حد بعيد مرتبطًا بالصراع العربي الإسرائيلي. والثاني أثر ثورات الشعوب العربية وانتفاضاتها وتحالفات الأنظمة في مواجهة الوضع الجديد في مفهوم الأمن القومي العربي. وهل يمكن تناول أمن الدول العربية بمعزل عن أمن الأنظمة داخليًّا؟

المحور التاسع: الأمن الإقليمي بين التعاون الإقليمي والعلاقة مع القوى الدولية

يتعرض هذا المحور لقضايا مثل «تسليع الأمن»؛ أي تحويله إلى سلعة تقدمها القوى الدولية، والرؤية التي يطرحها البعض المتمثلة في أن الأمن الإقليمي يتحقق من خلال العلاقة بالقوى الدولية أساسًا، لا من خلال التفاهمات الإقليمية.